كتاب دوري رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠
صادر بتاريخ ٤ /١٠/ ٢٠٢٠
بشأن السياسات والإجراءات الإحترازية لإحتواء المخاطر المالية والإقتصادية الناشئة عن جائحة كورونا

في إطار إتخاذ الهيئة لمجموعة من السياسات والإجراءات الإحترازية لإحتواء المخاطر الناشئة عن تفشي وباء كورونا وما ترتب عليه من آثار إقتصادية إنعكست في إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وزيادة إجراءات التباعد الاجتماعي وتقليص الأعمال وإرتفاع معدلات المخاطر التأمينية وتأثير ذلك على مؤشرات أداء شركات التأمين .

وفى ضوء إختصاص الهيئة الوارد بالمادة (٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وما تقضى به أحكام المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد إحتساب هامش اليسر المالى (الزيادة المطلوبة في قيمة الأصول على مجموع الإلتزامات مقارنة برأس المال المدفوع) لشركات التأمين .

وعليه قررت الهيئة أن تكون سياسة توزيع صافى الأرباح المحققة بشركات التأمين عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مرتبطة بنسبة هامش اليسر المالى المطلوب إلى رأس المال المدفوع لشركة التأمين وذلك على النحو التالي :

م	نسبة هامش اليسر المالي المطلوب إلى رأس المال المدفوع	النسبة المسموح بها لتوزيع صافى ربح العام (*)
١	٢٠٠% فأكثر	٥٠%
٢	من ١٩٠% إلى أقل من ٢٠٠%	٤٥%
٣	من ١٨٠% إلى أقل من ١٩٠%	٤٠%
٤	من ١٧٠% إلى أقل من ١٨٠%	٣٥%
٥	من ١٦٠% إلى أقل من ١٧٠%	٣٠%
٦	من ١٥٠% إلى أقل من ١٦٠%	٢٥%
٧	أقل من ١٥٠%	صفر%

(*) صافى الأرباح المحققة عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعد تجنيب ١% من إجمالي الأصول ــ وفي ضوء الضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن ــ كإحتياطي مخاطر لمواجهة آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

تلتزم شركات التأمين بموافاة الهيئة بمشروع حساب التوزيع المقترح للفوائض القابلة للتوزيع في ضوء تطبيق السياسات المنوه عنها أعلاه وذلك عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعد إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعتماده من مجلس إدارة الشركة وذلك في موعد أقصاه أسبوع من تاريخه وقبل عرضه على الجمعية العامة للشركة .

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د . محمد عمران

الهيئة العامة للرقابة المالية – مكتب رئيس الهيئة – ٤/١٠/٢٠

٤٦٠٧٦

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG